



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

محضر ندوة عامة نظمتها لجنة المالية مع ممثلي مصلحة الضرائب المصرية

بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية وأهدافها

وكيفية التسجيل بها

الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة بهدف التعرف على كل ما يخص منظومة الفاتورة الإلكترونية وقد نظمت الندوة لجنة المالية بالجمعية وذلك بحضور ممثلي مصلحة الضرائب المصرية (وفقاً للترتيب الأبجدي)

• **الأستاذة / دعاء أبو زيد**

مدير الموقع الإلكتروني

• **المهندس / أندرية كمال إسحق**

محلل نظم بقطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي

• **الأستاذة / رشا شبانة**

مدير إدارة تطوير التعاملات الإلكترونية

• **الأستاذة / دلال صلاح**

مدير إدارة التعاملات الإلكترونية

• **الأستاذ / صلاح إسماعيل**

مدير إدارة الاتفاقيات وتبادل المعلومات المركزية للتعاملات الإلكترونية

ومجموعة من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين من مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

كل ما يخص منظومة الفاتورة الإلكترونية وأهدافها وكيفية التسجيل بها والتعامل من خلالها

في ظل مد مهلة التسجيل بها حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٣

بدأ الدكتور/ محمد يوسف المدير التنفيذي بالجمعية حديثه بالترحيب بفريق عمل مصلحة الضرائب المصرية موضحاً أن جمعية رجال الأعمال المصريين تقدر الجهود المبذولة من مصلحة الضرائب المصرية وأن هذا الاجتماع قد جاء بالتنسيق والتعاون بين الجمعية والمصلحة لشرح وتوضيح كل ما يتعلق بمنظومة الفاتورة الإلكترونية وكيفية التعامل من خلالها وما هي الآليات المتبعة للتسجيل توافقاً مع السياسة العامة للدولة في التحول الرقمي، مقدراً للدور الذي يقوم به رجال الأعمال المصريين في دعم ومساندة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الالتزام بسداد المستحقات الضريبية مشيراً إلى حرص وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية على تذليل أي عقبات قد تواجه الممولين بوجه عام، وخصوصاً رجال الأعمال باعتبارهم شركاء مع مصلحة الضرائب في دفع عجلة الاستثمار.

ثم بدأ الأستاذ/ صلاح إسماعيل - مدير إدارة الاتفاقيات وتبادل المعلومات المركزية للتعاملات الإلكترونية حديثه موضحاً أن منظومة الفاتورة الإلكترونية قد جاءت في سبيل التحول الرقمي وقد اتخذت وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية العديد من الخطوات منذ عدة أشهر لتطبيق الفاتورة الإلكترونية، وتابع سيادته أن التجربة قد مرت بالعديد من المراحل إبتداءً من انطلاقتها وتطبيقها على كبار الممولين تمهيداً لإلغاء التعامل الورقي وتوفير الوقت وللحصول على بيانات أكثر دقة، والانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية إلزامياً على الشركات والأشخاص لتسجيل مبيعاتهم ومشترياتهم على النظام الإلكتروني التابع لمصلحة الضرائب، بالإضافة إلى إلزام كل ممول بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال في شكل إلكتروني، وأشاد سيادته إلى ما حدث من تطوير وميكنة للمنظومة خلال السنوات القليلة الماضية ولا زالت أيضاً في طريقها لاستكمال المستهدف من التحديث الذي يُعد نقلة نوعية يستشعرها كل من يتعامل مع المصلحة من خلال إنجاز كافة الإجراءات الضريبية بشكل إلكتروني بداية بمنظومة الإقرارات الضريبية مروراً بمنظومة الإيصال الإلكتروني، ومنظومة الفاتورة الإلكترونية.

وأوضح سيادته تعريف الفاتورة الإلكترونية بأنها مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع والخدمات ولهذا المستند مكونات وخصائص، ويتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونياً، وإرساله واستلامه من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية بمعرفة الممول كما يتم مراجعته والتحقق منه لحظياً من جانب مصلحة الضرائب المصرية وتتميز منظومة الفواتير الإلكترونية بخصائص عديدة أولها وجود رقم فريد لكل فاتورة ويسمى هذا بالرقم التعريفي UID ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة أما ثانيها فهو وجود شكل ومحتوى موحد لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد على أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة.

وتابع سيادته أن المنظومة تتيح أيضاً تكويد موحد للسلع والخدمات وتشمل الفواتير توقيعاً إلكترونياً مما يضمن تأميناً كاملاً لبيانات الفواتير وإثبات الحجية القانونية على مستخدمي المنظومة، وترسل المنظومة إخطارات لحظية لكل من البائع والمشتري لمشاركتهم بيانات الفواتير، كما أن مصلحة الضرائب تعمل على ربط منظومة الفاتورة الإلكترونية بالإقرار الإلكتروني وأوضح سيادته كيفية إصدار الفواتير الإلكترونية وتعديلها باستخدام المنظومة حيث تتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية إصدار الفواتير باللغتين العربية والإنجليزية، كما تسمح أيضاً بتبادل الفواتير وإشعارات الخصم وإشعارات الإضافة مع الأطراف والشركات الأخرى.

وأكد سيادته أن المنظومة تحفظ لمستخدميها حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كلياً وإصدار فاتورة أخرى على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانوناً للإلغاء، أما في حال وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقاً فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة المرتبطة بالفواتير السابقة، وتابع سيادته أنه يمكن إصدار إشعارات مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلاً من فاتورة واحدة مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ تلك الإشعارات مبلغ الفاتورة السابق إصدارها كما تمكن المنظومة لمستخدميها إصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الإشعار الدائن مبلغ الفاتورة المرتبط بها .

وتابع سيادته أن المنظومة تسمح للبائع بإلغاء الفاتورة الإلكترونية خلال مدة يحددها القانون وفي هذه الحالة يجب على البائع طلب إلغاء الفاتورة على المنظومة التي ترسل للمشتري إخطاراً بالإلغاء بعد وصول إخطار للمشتري بالإلغاء يمكنه الموافقة أو الرفض على إلغاء المستند، فإذا وافق على الإلغاء يلغى المستند وتصبح حالة الفاتورة على المنظومة (ملغاة) وفي حالة رفض المشتري إلغاء المستند لا يلغى المستند ويعتبر في هذه الحالة مستنداً صحيحاً على المنظومة.

وأكد سيادته أن نظام الفاتورة الإلكترونية يطلب رقم التسجيل الضريبي للمشتري وذلك للتعاملات فوق ٥ آلاف جنية يحدده القانون بهدف إصدار الفاتورة، وفي حال التعامل مع عملاء غير مسجلين ضريبياً يجب استخدام الرقم القومي للمشتري بدلاً من الرقم الضريبي، وتابع سيادته أن من خصائص منظومة الفواتير الإلكترونية إنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدى المصلحة؛ على سبيل المثال رقم التسجيل الضريبي، اسم الشركة، العنوان الرئيسي، كما أنه يتم توقيع كل فاتورة مصدرة توقيعاً إلكترونياً ويمثل التوقيع الإلكتروني تمثيلاً قانونياً عن الشركة في جميع تعاملاتها.

وأوضح سيادته أن البضائع التي لا تدخل ضمن منظومة الفاتورة الإلكترونية هي البضائع المستوردة من خارج جمهورية مصر العربية ضمن منظومة الفاتورة الإلكترونية لكن في حالة إعادة بيع تلك البضائع لأشخاص أو شركات داخل مصر فإنها تخضع كعامله بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، وأكد سيادته أن مصر هي الدولة الأولى بالشرق الأوسط التي تطبق منظومة الفاتورة الإلكترونية والتي تركز على إنشاء نظام مركزي إلكتروني لتلقي ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية لحصر المجتمع الضريبي.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جميع الشركات سيساهم بشكل كبير في الإسراع بعملية الفحص الضريبي الإلكتروني لأن جميع بيانات الشركات وفواتير البيع موجودة لحظيًا لدى مصلحة الضرائب المصرية وبشكل إلكتروني كما ستساهم في تيسير إعداد الإقرار الضريبي وعلى المدى الطويل ستساهم في القضاء على الشركات الوهمية.
- الفاتورة الإلكترونية تُعد مستند قياسي له مكونات وشكل وتصميم موحد ومحتوى تنظمه القوانين واللوائح الخاصة بعمل الفاتورة الإلكترونية، كما أنها تتطلب وجود توقيع إلكتروني سار وفعال لمصدر الفاتورة، وتتيح المنظومة تأمين كامل لبيانات الفواتير المتبادلة بين الشركات..
- ضرورة توسيع القاعدة الضريبية لتحقيق العدالة والشفافية وزيادة التنافسية بين الممولين.
- الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية إلزاميًا.
- نظام التكويد هو أهم مكونات منظومة الفاتورة الإلكترونية والذي يتيح للشركات استخدام نظام الأكواد العالمي (GS1) وفي حالة استخدام الشركة نظام تكويد داخلي يتم ربطه بنظام المجموعة السلعية (GPC)
- سيتم استبعاد الشركات ووقف التعامل بشكل كلي بين مؤسسات الدولة والشركات التي لم تنضم لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- التوقيع الإلكتروني هو التوقيع الرسمي للموّل، ويأخذ شكل رسالة مشفرة، تتوافق تلك الرسالة المشفرة مع اللوائح القانونية، كما توفّر أعلى مستوى من التأكيد لهوية الموقع.
- الموعد النهائي لتسجيل الشركات كان ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتسجيل بها ذاتي وبحلول ١ ابريل ٢٠٢٣ لن يتم التعامل مع أي شركة غير مسجلة على منظومة الفاتورة الإلكترونية، أما التسجيل للكيانات الفردية فقد تم مد مهلة التسجيل حتى ٣٠ ابريل ٢٠٢٣.
- ضرورة أن يكون التعامل مع شركة من خلال اصدار فاتورة الكترونية أما التعامل مع المستهلك النهائي في حالة أن تكون الفاتورة بأقل من ٥٠ ألف جنيه مصري فلا يوجد ضرورة لتقديم الرقم القومي إما في حال تجاوزت الفاتورة ٥٠ الف جنيه مصري فلا بد من تسجيل الرقم القومي للمستهلك.
- الإجراءات المطلوبة للتسجيل على منظومة الفاتورة الإلكترونية

رقم تسجيل الشركة	البريد الإلكتروني للشركة
رقم هاتف - موبايل الشركة	اسم مفوض الشركة (باللغة العربية - والإنجليزية)
الرقم القومي للمفوض	رقم موبايل المفوض
البريد الإلكتروني للمفوض.	

- الهدف الأساسي من منظومة الفاتورة الإلكترونية هو الغاء التقديرات الجزافية.
- تخطط مصلحة الضرائب المصرية للتعامل والتكامل مع العديد من الجهات وتوقيع بروتوكولات تعاون مع كل من البنوك والجمارك.
- على الشركات والكيانات الفردية تسجيل كل ما هو مصروف او إيراد في منظومة الفاتورة الإلكترونية وذلك حرصا على المجتمع الضريبي وحق الدولة.
- الهدف من المنظومة هو منع التهرب الضريبي وان الشخص المتعامل بالمستندات له ميزة اكثر من الشخص الغير ملتزم.
- منظومة الفاتورة الالكترونية تلغي التقدير الجزافي لان كل معلومات والمستندات المقدمة تثبت حجم الاعمال الخاصة الشركة أو الشخص والتقدير الجزافي يظهر فقط في حال عدم تقديم أي مستندات تثبت المصروفات والإيرادات.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور/ محمد يوسف - المدير التنفيذي للجمعية بتوجيه الشكر فريق عمل مصلحة الضرائب المصرية والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء